

دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة

د زويتة محمد الصالح

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

zouitamedsalah@gmail.com

Résumé :

La détermination des indicateurs de mesure de la performance consiste une grande préoccupation dans les entreprises économiques contemporaines. Parmi les indicateurs souvent utilisés par les contrôleurs de gestion pour enrichir le tableau de bord, on trouve les indicateurs financiers, la fiabilité de ses derniers est dérivée de la fiabilité des états financiers établis à la fin de l'exercice financier, ce qui a incité l'Algérie à appliquer des réformes comptable et concevoir un système comptable financier inspiré des normes IAS/IFRS, pour but d'établir des états financiers qui reflète la réalité économique de l'entreprise, et pour les mieux exploiter dans la mesure de la performance et la prise de décision. Dans cette communication on essayera de montrer le rôle de comptes des résultats dans la mesure de la performance de l'entreprise en analysant les soldes intermédiaires et expliquant leur utilité, et à la fin on donnera les ratios - avec lecture managériale- les plus importants qu'on peut calculer à partir de comptes des résultats.

مقدمة :

لقد تطورت المحاسبة، ولا زالت تتطور سواء من الناحية العملية أو النظرية ، وإن التطور العملي هو الأسبق، و هو ناجم عن التعديل المستمر في الإجراءات المحاسبية و طرق التقييم بما يتناسب مع الظروف والمشاكل الجديدة التي تواجهها المؤسسة، أما التطور النظري فهو يعتمد على وضع فرضيات ليتم استنباط النتائج التي تعطينا الإجابة النظرية عن طبيعة المحاسبة¹. و يمكن النظر إلى المحاسبة الآن على أنها نظام معلومات محتوى في نظام معلومات أكبر منه هو نظام المعلومات الإداري (أو كما يسمى كذلك نظام معلومات التسيير أو نظم المعلومات الوظيفية).

يشكل تحديد مؤشرات قياس الأداء انشغالا كبيرا لدى المؤسسات الاقتصادية المعاصرة، من بين المؤشرات التي يعتمدها عادة مراقب التسيير لإثراء لوحة القيادة بجد المؤشرات المالية، و التي تشتق مصداقيتها من مصداقية الكشوف المالية المعدة في نهاية السنة المالية، مما حث الجزائر على تطبيق معايير IAS/IFRS، بهدف إعداد كشوف مالية تعكس الوقع الإقتصادي للمؤسسة، و استغلال هذه الكشوف أفضل ما يمكن في قياس الأداء و اتخاذ القرار لذلك سنحاول في هذه الورقة البحثية إظهار دور حسابات النتائج في قياس أداء المؤسسة، من خلال الإشكالية التالية : ماهي الإنعكسات العملية لتحليل الأرصدة الوسيطة؟ و ماهي الغاية من حسابها؟، و ماهي القراءة الإدارية لمختلف النسب المالية التي يمكن حسابها من خلال جدول حسابات النتائج ؟

I نظام المعلومات المحاسبي المالي و قياس الأداء.

النظام المحاسبي "هو أحد أهم الفروع المكونة لنظام المعلومات، إذ يتولى جمع، تويب، معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار".² و النظام المحاسبي المالي كجزء منه يدعم المديرين الماليين في اتخاذ القرارات المالية الخاصة بتمويل الأعمال، وتخصيص الموارد المالية والرقابة على استخدامها.

هذا ما جعل المؤسسة تعتمد على النظام المحاسبي المالي كأداة لتحديد الذمة المالية وحساب الإيرادات والتكاليف والنتائج المتعلقة بنشاطها، واستعماله كذلك كأداة للتخطيط والرقابة و تقييم الأداء واتخاذ القرار .

إن وصول المحاسبة إلى ما هي عليه الآن ساهم فيه مهنيون و أكاديميون، معتمدين في ذلك على مجموعة من النظريات المحاسبية الموضحة كم يلي:

1 النظريات المحاسبية:

يمكن تعريف النظرية في مجال المحاسبة بأنها: "مجموعة المبادئ العلمية المتناسقة، والمشتقة من مجموعة الفروض المنسقة مع طبيعة العمليات التي تقوم بها المنظمات المعاصرة معبراً عنها من خلال مجموعة مفاهيم خاصة".³

والنظريات المحاسبية تعتمد إما على المنهج الاستقرائي أو المنهج الاستنباطي، وهناك ثلاثة أنواع من النظريات المحاسبية هي:⁴

1-1- النظريات الوصفية:

تهدف إلى وصف العمل المحاسبي عن طريق كشف وشرح المبادئ الأساسية، هذا النوع من النظريات يتميز باستعمال منهج استقرائي يرمي إلى إنشاء هيكلية منطقية للمحاسبة انطلاقاً من الملاحظة، بمعنى الوصول إلى أمور عامة انطلاقاً من ملاحظة التطبيقات المحاسبية.

1-2- النظريات المعيارية:

موجهة لتكون دليلاً للعمل المحاسبي، تؤطره وتضبطه، هذا النوع من النظريات يتميز باستعمال منهج استنباطي (Approche Déductive) لينتج المبادئ والمفاهيم المحاسبية انطلاقاً من الهدف المخول للمحاسبة، تقع هذه النظريات عموماً في محيط اجتماعي اقتصادي معين، وهذه هي حالة IASB & FASB التي تفترض محيطاً تلعب فيه الأسواق المالية دوراً هاماً والمستثمرون هم مستعملو المعلومة المحاسبية.

1-3- النظريات التفسيرية:

هي شروح أو ببساطة ترجمة لأعمال وسلوك المحاسبين، الذين يشكلون هدف البحث والتنظير، نميز نوعين من النظريات التفسيرية هما:

أ- النظريات الإيجابية:

وضعت للردّ على النظريات المعيارية، وتعتبران وجود المحاسبة ليس بهدف اقتراح معايير محاسبية لكن لوصف وشرح سلوكيات تخص أفراداً فاعلين لهم دور فيما يخص المحاسبة مثل المسيرين، المستثمرين، الدائنين، إدارة الضرائب، والأجراء، وتشكيل فرضيات قابلة للتحقيق والمراجعة تخص سلوكهم، مثلاً افتراض وجود تعارض بين المسيرين الذين يتقنون المحاسبة، وبين جهات أخرى، هنا يبحث المسيرون على خداعهم عن طريق اختيار أساليب محاسبية معينة.

ب- النظريات التاريخية:

تعالج أعمال تنظيمية واجتماعية تدعم عملية الحساب، تهدف إلى ترجمة ظهور حاضر وتطور التطبيقات المحاسبية بالرجوع إلى متغيرات تاريخية، اجتماعية، اقتصادية، قانونية وثقافية، مثلاً دراسة تطور معايير المحاسبة خلال الزمن معتمدين في شرحنا على وقائع اقتصادية أو تاريخية معينة.

2- اتجاهات المنظرين في المحاسبة: ⁵

2-1- اتجاه نموذج القرار:

يهتم بالتعرف على احتياجات متخذي القرار من المعلومات، وتحديد المعلومات المحاسبية على ضوء هذه الاحتياجات.

2-2- اتجاه النموذج السلوكي:

يهتم بسلوك متخذ القرار والتعرف على الاحتياجات الفعلية، يمتد هذا الاتجاه إلى ثلاث أنواع من الدراسات:

دراسات الهدف منها رفع كفاءة الأداء المحاسبي؛

دراسات الهدف منها بحث أثر التنظيم الإداري على تصميم وتنفيذ النظام المحاسبي؛

دراسات الهدف منها معرفة أثر القياس المحاسبي على سلوك العاملين.

2-3- اتجاه اقتصاديات المعلومات:

يعتمد هذا الاتجاه في بناء نظرية المحاسبة على أن كل المعلومات المحاسبية التي تنتج من أنظمة محاسبية مختلفة يجب تقييمها طبقاً لقاعدة التكلفة والعائد، وعلى ذلك فالمعلومات في نظر أصحاب هذا الاتجاه سلعة يمكن ويجب أن تخضع للتقييم.

2-4- تقارب نظرية الوكالة:

ظهر في عام 1976 في الولايات المتحدة الأمريكية، يعرض هذا الاتجاه على التعرف على المشاكل الناتجة عن المصالح المتعارضة بين الفئات المختلفة المرتبطة بالمنظمة منها:

تعارض مصلحة حملة الأسهم مع مصلحة حملة السندات؛

تعارض مصلحة حملة الأسهم مع الإدارة العليا؛

وهكذا تعددت الاتجاهات والتقارير في تكوين نظرية المحاسبة.

3 الفرضيتان الأساسيتان التي يقوم عليهما النظام المحاسبي المالي :

بما أن النظام المحاسبي المالي يقوم على الدعائم التي رسختها المعايير الدولية للإقرار المالي، فإن الفرضيتان الأساسيتان اللتان تحكمان عملية التسجيل المحاسبي إعداد الكشوف المالية (القوائم المالية) هما:

1.3 محاسبة الإلتزام:

تحضر الكشوف المالية اعتمادا على صفقات و أحداث تمت فعلا، و بتعبير آخر تسجل العمليات و الأحداث المحاسبية عند حدوثها و ليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل في دفاتر المحاسبة بذلك التاريخ و تظهر في الكشوف المالية للدورات التي وقعت فيها.⁶

في الحقيقة يحتاج كلام أستاذنا بوتين إلى توضيح إن الدفع أو القبض يمكن اعتمادهما في محاسبة الإلتزام في ما يتعلق بعناصر الميزانية كتسجيل تسبيق للموردين، وليس شرطين لتقيد عناصر حسابات النتائج.

ليس المحاسب هو المسؤول عن اتخاذ قرار تحديد حدوث الإلتزام من عدمه - مع استحباب استشارته- لكن مجلس الإدارة هو الذي يملك الصلاحيات في تحديد الإلتزام و المستوى الذي يؤدي إلى التقييد المحاسبي، بصفته المسؤول عن إدارة المؤسسة، و يكون هذا في شكل تعليمة يستد إليها المحاسب في التسجيلات المحاسبية، و يستند إليها نظام الرقابة الداخلية في صياغة الإجراءات و رسم خريطة تدفق المعلومات. و من حق محافظ الحسابات أو المدقق الداخلي طلب رؤية هذه الوثيقة عند قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

قد يختلف تحديد مستوى الإلتزام من مؤسسة إلى أخرى، فلو أخذنا مثلا عملية الشراء كمثال، فقد تسجل عملية الشراء في مؤسسة ما بمجرد المصادقة على الطلبية من طرف المورد، و قد تسجل في مؤسسة أخرى عند استلام الفاتورة، و قد تسجل في مؤسسة أخرى بمجرد استلام البضاعة دون انتظار الفاتورة، و في مؤسسة أخرى عند إصدار الشيك، لكن لا أحد من هذه المؤسسات يسجل عملية شراء إذا كان هناك أمر بالشراء داخلي بين مديرية الإنتاج و مديرية التموين، لأن الإلتزام بين المؤسسة و الطرف الخارجي غير موجود.

2.3 استمرارية النشاط:

هي فرضية أساسية خاصة في تقييم الأصول و الخصوم، على اعتبار أننا نفترض أن المؤسسة مواصلة لنشاطها لأنها لا ترغب و ليس لها النية في التوقف، و أنها ليست تحت ضغط يجبرها على التوقف. و عندها تقييم عناصر الميزانية حسب قواعد التقييم المعتادة، أما في حالة عدم الأستمرارية في النشاط فإن تقييم تلك العناصر يتم حسب قيمة التصفية، مما يعني أن لهذه الفرضية أثر مباشر على النتيجة بسبب الأثر على طرق التقييم.⁷

4. شروط إدراج الأصول و الخصوم و الأعباء و الإيرادات في الحسابات:

تدرج عنصر الأصول و الخصوم و الأعباء و الإيرادات في الحسابات عندما:⁸

يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان (المؤسسة).

للعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة .

5 خصائص المعلومة في النظام المحاسبي المالي:

النظام المحاسبي المالي يهتم فقط بمعالجة البيانات المالية القابلة للقياس، وهي إما تاريخية أو مستقبلية (أي اعتماد التنبؤ والتقدير)، والمعلومات التي ينتجها تكون في شكل كشوف مالية والتي تحتاجها الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة كما تحتاجها الأطراف الداخلية بغية تقييم الأداء و اتخاذ القرار، و حتى تكون صالحة لهذا الغرض لا بد أن تتصف ببعض الخصائص:

1.5 الملاءمة:

يقصد بها مدى ملاءمة المعلومة لإحتياجات مستخدميها⁹ و ترتبط الملاءمة بطبيعة المعلومة المحاسبية في حد ذاتها و بمدى تسارع الأحداث، مما يجعلها نسبية، و عليه كلما كانت المعلومة المحاسبية مفيدة لضمان بقاء المؤسسة و اتخاذ القرار كلما كانت ملائمة.

2.5 سهولة الفهم:

يتم عرض المعلومة المحاسبية في الكشوف المالية بشكل متعارف عليه و بمصطلحات محاسبية فنية يفترض فهما من طرف المستخدم لها.¹⁰

3.5 القابلية للمقارنة:

تظهر الكشوف المالية قيمتين لكل عنصر من عناصرها، قيمة تتعلق بالسنة المعنية و قيمة تتعلق بالسنة التي تسبقها مباشرة، و هذا بغرض تسهيل عملية المقارنة السنوية عند قراءة الكشوف المالية، كما أن المقارنة التاريخية تسمح ببناء معايير مستقبلية اعتمادا على الملاحظات السابقة، خاصة بالنسبة للمؤسسة التي تعتمد على التطور التاريخي لبعض العناصر و المؤشرات عند اعداد الموازنات. كما يمكن للمؤسسة أن تقارن مؤشرات مع مؤشرات المنافسين أو تقارنها مع معايير مرجعية.

4.5 المصدقية:

تعبر المصدقية عن درجة الثقة في المعلومة وهذا بشروط:

- تكون المعلومة مخلصه، أي معبرة عن الواقع بقدر الإمكان.

- تتصف بالدقة النسبية أي احتمال الخطأ ضعيف.

- تتصف بالحيادية في إنتاجها، أي خالية من الأحكام المسبقة.

- إعتبار الواقع الإقتصادي على الظاهر القانوني.

6. الكشوف المالية في النظام المحاسبي المالي:

الكشوف المالية عبارة عن وثائق مالية مهيكلة تحتوي معلومات شاملة ناتجة عن معالجة العديد من المعلومات مع مراعات التفصيل في العناصر المهمة و التجميع في العناصر قليلة الأهمية، وكذلك مدى التوازن بين المنافع المرجوة من استخدام هذه الكشوف و تكاليف إعدادها و نشرها. تتكون الكشوف المالية من:

الميزانية.

حسابات النتائج.

جدول سيولة الخزينة.

جدول تغير الأموال الخاصة.

ملحق.

7 . مفهوم الأداء و قياسه:

إن أصل مصطلح الأداء لاتيني "Performance"، فاللغة الإنجليزية هي التي أعطت له معنى واضحا ومحدداً، بمعنى تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة. أو بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة.

إن مفهوم الأداء يعكس سلوك الكائنات - فرد، جماعة، مؤسسة - في إدارة المهمات، مفهوم يرتبط بمدى عمل الأشياء الصحيحة بطريقة صحيحة، ومن هذا يتضح أن مفهوم الأداء يتضمن بعدين هما الكفاءة والفعالية.^{xi}

1.7- الكفاءة:

إن الكفاءة تعني الحصول على الكثير نظير مّا هو أقل، أي بقاء التكلفة في حدودها الدنيا، والأرباح في حدودها القصوى، الكفاءة مفهوم يقتصر فقط على استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة، أي أنه يرتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة والعلاقة بين المخرجات والمدخلات، أي:^{xii}

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{قيمة}}{\text{المخرجات}}$$

تقدير الكفاءة يقود إلى مفهوم الإنتاجية، يأخذ بعين الاعتبار الموارد المستهلكة والإنتاج المتحصّل عليه، كما تتعلق بتعميم مدى تحكّم المؤسسة في مواردها التقنية الاقتصادية التي تستعملها.^{xiii}

إن الكفاءة مرادف لمفهوم الإنتاجية حيث يركز كل منهما على تحديد أفضل العلاقات الدالية القائمة بين المدخلات والمخرجات على مَرّ الزمن، ويعتبر هذا الأمر من أهم الخطوات الضرورية لوضع معايير تكلفة ملائمة لظروف الواقع الفعلي.^{xiv}

لما كانت مقاييس الكفاءة متعدّدة فإن بعض الباحثين يطلقون على نسبة المخرجات إلى المدخلات مصطلح "الإنتاجية" للترفة بينها وبين غيرها من مقاييس الكفاءة.^{xv} إن الإنتاجية العامة والمردودية إحدى مقاييس الكفاءة.

$$\frac{\text{النشاطات}}{\text{الوسائل}} = \text{الإنتاجية}$$

xvii xvi

$$\frac{\text{النتيجة}}{\text{الوسائل}} = \text{المردودية}^5 \text{ أو } \frac{\text{النتيجة}}{\text{النشاط}}$$

حيث:

النتائج: النتيجة الصافية، نتيجة الاستغلال، التمويل الذاتي، التدفقات النقدية، الهامش الإجمالي.
النشاطات: رقم الأعمال خارج الضريبة، القيمة المضافة، إيرادات الاستغلال، سعر التكلفة.
الوسائل: الأصول الخامة أو الصافية، الأصول المتداولة، ساعات العمل، عمال وغيرهم.

2.7- الفعالية:

تبيّن مؤسسة ما أو أحد أجزائها فعاليتها عندما تكون قادرة على بلوغ (أو الاقتراب) من أهدافها. ينظر إلى الفعالية فقط بالنسبة إلى الأهداف المرجعية الممكن التعبير عنها مادياً.^{xviii} وفق هذا المفهوم ترتبط الفعالية بكمية المخرجات النهائية دون النظر إلى كمية الموارد المستنفذة في سبيل الحصول عليها.

كما يعرفها **Kast et all** بأنّها قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها في شكل زيادة حجم المبيعات، وزيادة حصتها في السوق، وتحقيق رضا العاملين والعملاء وتنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى تحقيق النمو والربحية.^{xix}

من هذا فإنّ الأداء مرادف للفعالية الناتجة عن الاستخدام الاقتصادي للموارد (الكفاءة)، كما هو مرادف للمفهوم الأوسع للإنتاجية.^{xx} الأداء يعني وجود الكفاءة والفعالية في نفس الوقت.

3.7 - قياس الأداء:

يعتبر قياس الأداء على أنه جزء من سلسلة العمل الإداري المستمر التي تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية أو المستوى القطاعي أو الوطني، للتأكد من أن تحقيق الأهداف يسير فعلا في الاتجاه المحدد وأن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة سلفا. إن تقييم الأداء عملية القصد منها التوصل إلى الحكم على درجة كفاءة وفعالية المؤسسة الاقتصادية ككل ولكافة جوانب النشاط والعلاقات المختلفة.^{xxi}

قياس الأداء هو عملية وضع مجموعة مؤشرات تقيس مستوى الأداء الفعلي و مقارنته بالأهداف المرجوة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، بهدف تقليص فجوة الإنحرافات بينهما، حتى تتمكن المؤسسة من البقاء و الإستمرار على المدى الطويل.^{xxii}

II . استعمال حسابات النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة:

التصور الذي كان سائدا هو أن المؤسسة التي تحقق أرباحا أكبر هي التي لديها أداء جيد. وفقا لهذه النظرة كان أداء المؤسسة يقاس من خلال النتائج المالية و المحاسبية التي حققتها.^{xxiii} و الحقيقة العملية انه إلى يومنا هذا - رغم بروز أساليب جديدة لقياس الأداء أشهرها بطاقة الأداء المتوازن- إلا أن الاعتماد على القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة و تشخيص وضعيتها المالية ما زال معمولا به بفضل بروز المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية للإقرار المالي التي طورت الكشوف المالية بما يتناسب مع المحيط الجديد.

و التحليل المالي و هو " تقنية تهدف إلى تقييم الواقع الاقتصادي و المالي للمؤسسة انطلاقا من الوثائق المحاسبية"^{xxiv} ما زال معتمدا كوسيلة تسمح من الاستغلال الأمثل للقوائم المالية التي تعطينا تقريرا ماليا عن إنجازات مجلس الإدارة.

تعريف حسابات النتائج:

"حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات (الإيرادات) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة"^{xxv}

تميز بين نوعين من حسابات النتائج:

حسابات النتائج حسب الطبيعة: حيث تصنف الأعباء و الإيرادات حسب طبيعتها مما يسمح من حساب جميع التسيير الرئيسية، و هي بمثابة أرصدة وسطية تسمح من حساب -في النهاية- النتيجة الصافية للدورة المالية.

حسابات النتائج حسب الوظيفة: حيث تصنف الأعباء و الإيرادات حسب الوظيفة التي تسببت فيها.

المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد IAS 1 يترك للمؤسسة حرية عرض الأعباء مصنفة حسب الطبيعة أو مجموعة وظيفيا^{xxvi}.

في الجزائر يتم اعتماد حسابات النتائج حسب الطبيعة، لأن إعدادها يعتبر إجباريا من وجهة النظر الضريبية، عند التصريح الضريبي الخاص بنهاية الدورة المالية. " و للكيان أيضا امكانية تقديم حساب النتيجة حسب النتيجة في الملحق^{xxvii}. هذه الجملة تبين إعطاء الأولوية لحساب النتائج حسب الطبيعة على حساب النتائج حسب الوظيفة.

كما أشار الأستاذ بوتين إلى أنه يشجع استعمال طريقة الأعباء حسب الطبيعة، و في حال اختيار طريقة ترتيب الأعباء حسب النشاط ينبغي اعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء، خاصة فيما يخص الاهتلاكات، التدهورات، و نفقات المستخدمين^{xxviii}.

2. تحليل مجاميع التسيير الرئيسية لحساب النتائج أو النتائج الوسيطة:

يوضح حساب النتائج الكيفية التي تجمع بها ثروة المؤسسة، و ذلك من خلال ابراز كيفية تكوين الثروة (الإيرادات) و كيفية تخفيضها (الأعباء)^{xxix} مروراً بحساب عدة نتائج وسيطة قبل الوصول إلى النتيجة الصافية للدورة، و التي تعبر عن الرصيد الصافي للثروة المحققة في دورة مالية بعد اقتطاع الضرائب. تتمثل هذه النتائج الوسيطة في ما يلي:

1.2 القيمة المضافة للاستغلال:

هي الفرق بين إنتاج السنة المالية و استهلاكات السنة المالية، حيث:

إنتاج الدورة يساوي رقم الأعمال زائد تغير مخزونات المنتجات المصنعة و قيد الصنع زائد الإنتاج المثبت زائد إعانات الاستغلال.

إستهلاك الدورة يساوي المشتريات المستهلكة زائد الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى. يعتبر مؤشر القيمة المضافة من المؤشرات الأكثر انتشارا و استعمالا خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه يقود إلى قياس الأداء الصافي للمؤسسة من خلال اظهار الفرق بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفتها^{xxx}. كما تعتبر مقياسا لحجم المؤسسة، و مقياسا لدرجة التكامل العمودي. كلما كانت القيمة المضافة كبيرة تمكنت المؤسسة من دفع أجور أعلى مع امكانية تغطية الأعباء الأخرى.

2.2 الفائض الخام للاستغلال:

يساوي إلى القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة.

يقيس الأداء الكلي الإقتصادي للمؤسسة عن طريق استغلال مواردها البشرية و المادية، و هو يمثل الفائض الإقتصادي الناتج فقط عن عملية الإستغلال، و هو يحدّد بذلك المردودية الحقيقية للإستغلال^{xxxix}. بمعنى أنه يدل على مدى مساهمة دورة الاستغلال في خلق ثروة المؤسسة.

3.2 النتيجة العملية:

تساوي إلى الفائض الخام للاستغلال زائد الإيرادات العملية الأخرى ناقص الأعباء العملية الأخرى ناقص مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خسائر القيم زائد استرجاع خسائر القيمة و المؤونات. تدل النتيجة العملية على مدى مساهمة دورة الاستغلال و دورة الاستثمار معا في خلق الثروة. إن الثبوتات لا تدخل مباشرة في خلق الثروة لكن يتم استغلالها لهذا الغرض، ومنه في حساب النتائج لا تظهر الثبوتات (عنصر من عناصر الميزانية) ولكن أثر استخدامها، و هو تدهور قيمتها بالقدر الذي تحمته الدورة المالية.

كما تستخدم النتيجة العملية كمتغير في حساب مؤشر مهم كثير الاستعمال من طرف المؤسسات الأمريكية، ألا و هو القيمة المضافة الإقتصادية، " هدفه إظهار الفرق بين مردودية الأموال المستثمرة و تكلفتها، فهو بذلك يقيس القيمة المنتجة من طرف المؤسسة. و يستخدم مؤشر القيمة المضافة الإقتصادية كمرجع أساسي للمؤسسات الأوربية الكبرى، تقيس بواسطته مدى مساهمتها في خلق القيمة، كما أنه يسمح للمساهمين بتقييم عمل المسيرين.

و يعرف مؤشر القيمة المضافة الإقتصادية بالعلاقة التالية:

$$EVA = \text{الربح العملي} - (\text{تكلفة رأس المال} \times \text{رأس المال})$$

فإذا كان هذا الفرق موجبا فهذا يدل على أنّ المؤسسة تخلق قيمة اقتصادية، و إذا كان الفرق سالباً فهو يدل على أنّ المؤسسة تهدم القيمة الاقتصادية.

و للمؤسسة ثلاثة طرق يمكن من خلالها تحسين القيمة المضافة الاقتصادية و هي:

إما: تخفيض تكلفة رؤوس الأموال المستخدمة،

أو رفع إنتاجية الإستغلال، أو ثالثاً و أخيراً بتدنية الأموال المستثمرة بالتنازل عن النشاطات المكتملة و الإقتصار فقط على النشاطات الأساسية.^{xxxix}

4.2 النتيجة المالية:

هي الفرق بين الإيرادات المالية و الأعباء المالية.

تعبّر عن أثر النشاط المالي على تكوين ثروة المؤسسة.

إذا أرادت مؤسسة معينة لها نشاط مالي، مقارنة أداؤها مع مؤسسة منافسة لها في مهنتها ليس لها نشاط مالي، فعلى المؤسسة الأولى أن لا تأخذ بعين الاعتبار النتيجة المالية. ويتم الإعتماد على النتيجة العملية أو الفائض الخام للاستغلال.

5.2 النتيجة العادية قبل الضرائب:

تساوي مجموع النتيجتين العملية و المالية.

و هي بذلك تعبّر عن النتيجة الاجمالية النشاط العادي، و هو النشاط الذي أنشئت لأجله المؤسسة، أو بصيغة أخرى النشاط الذي يعبر عن مهنة المؤسسة.

6.2 النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

تساوي النتيجة العادية قبل الضرائب ناقص الضرائب الواجبة على النتيجة العادية زائد الضرائب المؤجلة على الأصول ناقص الضرائب المؤجلة على الخصوم.

هنا من المفيد أن نشير إلى أن الضرائب على النتائج تحسب على أساس النتيجة الضريبية و ليس النتيجة العادية قبل الضرائب. و إن تسجيل الضرائب في حساب الأعباء (ح/69) لا يؤثر شيء على قيمة الوعاء الضريبي طالما أن هذه الأعباء غير محملة ضريبيا.

يساقط المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 (IAS 12) على النظام المحاسبي المالي تحدد الضرائب على النتائج الواجبة الأداء كما يلي: الضرائب على النتائج الواجبة الأداء تساوي الضرائب على أرباح الشركات زائد الضرائب المؤجلة على الخصوم ناقص الضرائب المؤجلة على الأصول.

تنشأ الضرائب المؤجلة نتيجة لعدة عوامل كتسجيل فاتورة بيع أو شراء في سنة مالية تختلف عن سنة التحميل الضريبي، أو تغيير طريقة تقييم محاسبية ذات أثر رجعي، أو تصحيح أخطاء تؤثر على الوعاء الضريبي، أو اعتماد معدلات اهتلاك محاسبي تختلف عن المعدلات المسموح بها ضريبيا.

7.2 النتيجة غير العادية.

هي الفرق بين الإيرادات غير العادية و الأعباء غير العادية.

و النشاط غير العادي كل ما يخرج عن مهنة المؤسسة، من الصعب تحديد أبعاده ميدانيا، لهذا في حالة تسجيل المؤسسة لأعباء أو إيرادات غير عادية يجب توضيحها.

من الأفضل أن تستبعد هذه النتيجة عند تقييم أداء المؤسسة مثلا عند حساب المردودية بشتى أنواعها. و لا تستبعد عند توزيع الأرباح.

8.2 النتيجة الصافية للسنة المالية:

تساوي النتيجة الصافية للأنشطة العادية زائد النتيجة غير العادية.
تعبّر عن الفروة الجديدة التي اكتسبتها المؤسسة خلال السنة المالية دو الأخذ بعين الاعتبار هل تمّ تحصيل الإيرادات و تسديد الأعباء.
هذا وقد احتوى شكل حساب النتائج معلومات أخرى فرعية تتعلق بالكشوف المالية المدججة.
أهم النسب المستعملة في تقييم الأداء اعتمادا على حساب النتائج.
انطلاقا من المعلومات التي ينتجها حساب النتائج حسب الطبيعة و وفقا للنظام المحاسبي المالي يمكن استخراج النسب التالية التي تعتبر كمؤشرات مالية لقياس الأداء، أي اعتمادها كمعيار كمي لتقييم الكفاءة والفعالية.

1.3 درجة التكامل العمودي:

القيمة المضافة للاستغلال/ رقم الأعمال، أو القيمة المضافة/إنتاج الدورة.
حيث كلما ارتفعت هذه النسبة واقتربت من الواحد، دل على أن المؤسسة تعتمد استراتيجية التكامل العمودي عن طريق زيادة الأنشطة التي تقوم بها بغرض تخفيض تكلفة الاستهلاكات الوسيطة (أستهلاكات الدورة، أو كما تسمى كذلك في أدبيات المحاسبة الوطنية الاستهلاكات الانتاجية) بينما انخفاض هذه النسبة دليل على أن المؤسسة تعتمد على التركيب بشكل كبير.

2.3 الأنتاجية:

يمكن استعمال القيمة المضافة للاستغلال كمقياس لإنتاجية بعض العناصر، مثلا القيمة المضافة للاستغلال المتعلقة باليد العاملة تساوي إلى النسبة: القيمة المضافة للاستغلال/ أعباء المستخدمين.

3.3 عدد مرات تغطية الفوائد:

الربح قبل الفوائد و الضرائب/ فوائد القوض
تقيس هذه النسبة الدرجة التي يمكن لصافي الدخل أن ينخفض إليها دون أن يؤثر على مقدرة المؤسسة على دفع الفوائد السنوية^{xxxiii}، وحاصل القسمة المتحصل عليه يشير إلى عدد مرات تسديد الفوائد اعتمادا على الربح الاجمالي.

4.3 العائد على الاستثمار:

الربح قبل الفوائد والضرائب/مجموع الأصول
يقيس هذا العائد مدى فعالية استخدام مجموع الأصول^{xxxiv}، فالهدف من استخدام الأصول عموما هو تعظيم الأرباح،

5.3 المردودية التجارية:

النتيجة العادية/ رقم الأعمال خارج الرسم.

إطال كانت هذه النسبة منخفضة فمعناه أن المؤسسة لا تتحكم جيدا في التكاليف (تكاليف عالية) وبالتالي فالمؤسسة ضعيفة الكفاءة.

6.3 المردودية الاقتصادية:

مدى تحقيق رأس المال الاقتصادي (مجموع الأصول) للفائض النقدي^{xxxv}، تحسب كما يلي:
الفائض الخام للاستغلال/الأصول. أو النتيجة العملية/الأصول.

حسب **CONSO Pierre** النسبة الثانية أفضل مدلولية لأن اهتلاكات الأصول محسوبة في النتيجة العملية، مما يجعلها أصدق تعبير.

7.3 المردودية المالية:

النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.

مى مساهمة الأموال الخاصة في خلق النتيجة الصافية، هذه المردودية تأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمة مصدر التمويل الداخلي في تحقيق الثروة القابلة للتوزيع. ارتفاع هذه النسبة دليل على فعالية استخدام الأموال الخاصة.

يمكن للمؤسسة استخدام النسبة التالية: النتيجة العادية الصافية/الأموال الخاصة. وهذا من أجل التخلص من أثر النتيجة غير العادية، لأن هذه الأخير ناتجة عن ظروف استثنائية لا تتكرر بالضرورة، وبالتالي لا تبنى عليها التنبؤات.

8.3 ربح السهم:

النتيجة الصافية/عدد الأسهم.

تعبّر عن نصيب السهم من الأرباح الصافية. إن ارتفاع هذه النسبة يجعل المؤسسة جذابة لشركاء محتملين.

هه المعلومة مهمة خاصة لحملة الأسهم الذي يملكون النصيب الأكبر من الأسهم، تسمح هه النسبة بتتبع نمو المؤسسة.^{xxxvi}

أما المساهمين الصغار فتهمهم النسبة التالية:^{xxxvii}

الأرباح الموزعة على الشركاء/الأموال الخاصة.

تدل على مردودية الأموال الموظفة .

خاتمة:

مما سبق تتجلى لنا أهمية الاصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر، من خلال تبني نظام محاسبي مالي، أعاد بعث المعلومات التي تنتجها الكشوف المالية، خاصة حساب النتائج، و اعتمادها كمؤشرات مالية كمية لقياس أداء المؤسسة، و يظهر جليا البعد المالي في العمل المحاسبي من أجل أفضل استغلال للمعلومة المحاسبية، بعدما طغى البعد الضريبي و القانوني على التسجيلات المحاسبية في السنوات التي سبقت الاصلاحات. كما يتيح تبني المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية للاقرار المالي امكانية مقارنة أداء المؤسسات الخاضعة للنظام الجزائري مع مؤسسات أجنبية تنشط في الخارج.

¹ ساحل فاتح، دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 01

² صديقي مسعود، "مراجعة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الجزائرية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 45.

³ محمود السيد الناغي، دراسات في نظرية المحاسبة و المعايير المحاسبية"، المكتبة المصرية، مصر، 2002، ص 23..

⁴ Bouraoui Nassiba, Nécessité d'une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifiée à l'économie de marché, Mémoire de magistère, (non publié) Ecole supérieure de commerce, Alger, 1998-1999, P16-17.

⁵ محمود السيد الناغي، مرجع سبق ذكره، ص 42-43.

⁶ بوتين محمد، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية دروس و تطبيقات، pages bleues، الجزائر، 2010، ص 52

⁷ المرجع السابق نفسه، مع بعض التصرف، ص 52.

⁸ القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و احاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق 25 مارس سنة 2009، العدد 19، ص 06.

⁹ الحيايالي وليد ناجي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك، ص 29.

¹⁰ المرجع السابق نفسه، ص 29.

^{xi} علي عبد الله، "أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية" حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص 5-6.

^{xii} نفس المرجع السابق، ص 06.

^{xiii} COHEN Elie, "Dictionnaire de gestion", Casbah édition, Alger, 1998, P 125.

^{xiv} أبو زيد كمال خليفة و آخرون محاسبة التكاليف، القسم الثاني، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ص 59.

^{xv} علي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 13.

^{xvi} COULAUD .A et Dervaux.B, "Dictionnaire de management et de contrôle de gestion", 2^{ème} édition, Dunod, Paris, 1990, P 151.

^{xvii} Idem, P 166.

xviii COHEN-Elie, Op-cit, P 125.

^{xix} علي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 07.

^{xx} نفس المرجع السابق، ص 09.

^{xxi} نفس المرجع السابق، ص 14-15.

^{xxii} مالك مريم، إدارة الجودة الشاملة و دورها في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 16.

^{xxiii} الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مقال، مجلة الباحث، عدد 07. 2009-2010، الجزائر، ص 223.

^{xxiv} BACHY Bruno et SION Michel, Analyse financière des comptes consolidés, Normes IAS/IFRS, Edition Dunod, Paris, 2005, P 151.

^{xxv} الجريدة الرسمية رقم 19 لسنة 2009، مرجع سبق ذكره، ص 24.

^{xxvi} BACHY Bruno et SION Michel, OP-Cit, P73.

^{xxvii} الجريدة الرسمية رقم 19 لسنة 2009، مرجع سبق ذكره، ص 25.

^{xxviii} بوتين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

^{xxix} بن ساسي إلياس و قريشي يوسف، التسيير المالي دروس و تطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص

129.

^{xxx} الشيخ الداوي (عن Gregory Denglos، مرجع سبق ذكره، ص 223.

^{xxxi} مالك مريم (عن صلاح محمد عبد الباقي)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

^{xxxii} المرجع السابق، ص 19.

^{xxxiii} هلاي حسين مصطفى، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات، ملتقى حول تنظيم و إدارة بورصات الأوراق المالية العربية لخدمة

التنمية، شرم الشيخ، مصر 06-10 مارس 2005، ص 165.

^{xxxiv} المرجع السابق، ص 171.

^{xxxv} CONSO Pierre et HEMICI Farouk, Gestion financière de l'entreprise, Edition Dunod, 10eme édition Paris, 2002. P278

^{xxxvi} Idem, P 280.

^{xxxvii} Idem P 280.